

نشرة كفاءة الإنفاق

النصف الأول - 2026م

**معالي وزير الاقتصاد والتخطيط
الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم**

" المملكة وضعت معايير واضحة
وفعالة لتعزيز كفاءة الإنفاق العام،
وجعله أكثر ذكاءً واتزاناً، بما يسهم في
تحقيق مستهدفات رؤية المملكة
2030 بصورة مستدامة "

المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس

**معالي وزير المالية الأستاذ
محمد بن عبدالله الجدعان**

" تعزيز الإيرادات غير النفطية ورفع
كفاءة الإنفاق أسهمت في
ترسيخ الاستقرار المالي "

مؤتمر العلا لاقتصادات الأسواق
الناشئة 2026

نشرة كفاءة الإنفاق

تأتي نشرة كفاءة الإنفاق في إصدارها للنصف الأول من عام 2026م، لتسليط الضوء على الجهود المشتركة للارتقاء بكفاءة الإنفاق الحكومي وجودة المشروعات الحكومية من التخطيط إلى التشغيل، بما يدعم مسيرة كفاءة الإنفاق بالمملكة للإسهام بتحقيق رؤية السعودية 2030.

محتويات النشرة

23	لمحة كفاءة	03	الأخبار الرئيسية
25	مقالات الرأي	08	أخبار الهيئة
		18	أخبار شركائنا
		21	مختصر كفاءة

وزير المالية: تعزيز الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق أسهمت في ترسيخ الاستقرار المالي



أكد معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، أن تعزيز الإيرادات غير النفطية، ورفع كفاءة الإنفاق، وتوظيف الرقمنة، أسهمت في ترسيخ الاستقرار المالي وتحقيق الاستدامة على المدى القصير والطويل.

أن المملكة انتقلت من الاعتماد على الدورات السعرية للنفط إلى إطار مالي شامل يفصل الإنفاق الحكومي عن تقلبات أسواق الطاقة، بما يضمن استمرارية تمويل الأهداف التنموية طويلة الأجل.

وأضاف الجدعان خلال مشاركته في جلسة ضمن فعاليات مؤتمر العلا لاقتصادات الأسواق الناشئة 2026 :

ولفت إلى أن نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي يتطلب وجود رؤية واضحة وخطة تنفيذ قابلة للقياس تحظى بثقة المواطنين وتمكنهم من التخطيط للمستقبل، مشدداً على أن سرعة التنفيذ وجودته عنصران حاسمان لبناء الزخم وتعزيز المصداقية، إلى جانب أهمية الحوكمة الفاعلة، والشفافية، والمتابعة المستمرة للأداء.

وأوضح معاليه، أن تبني نهج قائم على البيانات وبناء القدرات المؤسسية يمثلان ركيزة أساسية لتحقيق نمو منتج ومستدام، مؤكداً أن جودة المؤسسات والسياسات والتقنية تُعد العامل الحاسم في تعزيز قدرة الاقتصادات على الصمود على المدى الطويل.



الاستراتيجية الوطنية للتخصيص تدعم كفاءة الإنفاق

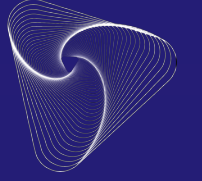
أعلن معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، بدء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتخصيص التي تهدف إلى رفع جودة وكفاءة البنية التحتية والنهوض بالخدمات العامة المقدمة لسكان المملكة، إضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المستدامة، وتمكين الحكومة من التركيز على دورها التشريعي والرقابي والتنظيمي، وتعزيز استدامتها المالية؛ بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وقال معالي الجدعان:

نسعى في المملكة إلى تأسيس بنية تحتية مستقبلية بجودة وكفاءة عالية، تُمكن من تقديم خدمات عامة من الأفضل عالميًا للمواطنين والمقيمين والزائرين، وتعزيز مكانة المملكة بوصفها مرجعًا عالميًا في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للتخصيص إلى رفع مستوى الرضا تجاه الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين والزائرين في 18 قطاعًا مستهدفًا باستحداث عشرات الآلاف من الوظائف النوعية، وأن يبلغ إجمالي العقود الموقعة الناتجة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر من 220 عقدًا حتى عام 2030م، وأن تزيد قيمة الاستثمارات الرأسمالية من القطاع الخاص على 240 مليار ريال حتى عام 2030م.

الاستراتيجية الوطنية
Privatization Strategy
للتخصيص



بدء العمل بنظام الرقابة المالية



أعلنت وزارة المالية بدء العمل بنظام الرقابة المالية، الصادر من مجلس الوزراء برقم (م/122) وتاريخ 1447/6/10هـ الموافق 1 ديسمبر 2025، **في إطار تطوير منظومة الرقابة على المال العام وتعزيز كفاءتها**، وبما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، إذ يحل النظام محل نظام الممثلين الماليين.

ويشمل نطاق تطبيق النظام الجهات الممولة من الميزانية العامة، أو التي تتلقى دعماً أو هبة أو إعانة من الدولة إضافة إلى الجهات التي تنفذ أعمالاً أو مشتريات نيابة عن الجهة حكومية. كما يركز النظام على مزيج من الأساليب الرقابية، تشمل الرقابة المباشرة، والرقابة الذاتية، والرقابة الرقمية، ورقابة التقارير، تتناسب مع طبيعة أعمال الجهات المختلفة وتواكب أفضل الممارسات الرقابية عالمياً.

وبالتزامن مع بدء العمل بالنظام، أصدرت الوزارة لائحته التنفيذية، التي تُحدد آليات التطبيق وتمكّن الجهات الحكومية من تبني الأساليب الرقابية الحديثة بما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها.

وزير الاقتصاد والتخطيط: المملكة تتبنى معايير واضحة وفعّالة لتعزيز كفاءة الإنفاق

جاء ذلك خلال مشاركة معاليه في جلسة حوارية ضمن فعاليات "البيت السعودي" المصاحب للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، حيث أوضح أن رؤية 2030 قامت منذ انطلاقتها على برامج إصلاحية مؤسسية لا تعتمد على الحلول القصيرة، بل تركز على بناء قدرات وطنية مستدامة وآليات فعّالة لصنع القرار.

وبيّن معاليه أن المرحلة الأولى من التحول الاقتصادي ارتكزت على تسريع تنفيذ السياسات والمبادرات، فيما انتقلت الحكومة في المرحلة التالية إلى تعزيز جودة النتائج ودقة التأثير، من خلال التحول من مبدأ "الإنجاز بأي ثمن" إلى "الإنجاز بالتكلفة المثلى".

وأشار الإبراهيم إلى أن السياسات الحالية تركز على الإنفاق الحكيم، وربط أدوات السياسة الاقتصادية بالإصلاحات الهيكلية المستمرة، حتى وإن تطلب ذلك مزيداً من الوقت لقياس الأثر وفهم المؤشرات، مؤكداً أن هذا النهج يدعم مسار النمو المستدام على المدى البعيد.

أكد معالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم، أن المملكة وضعت معايير واضحة وفعّالة لتعزيز كفاءة الإنفاق العام، وجعله أكثر ذكاءً واتزاناً، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 بصورة مستدامة، وذلك من خلال معالجة أبرز التحديات الاقتصادية وتنفيذ إصلاحات هيكلية طويلة الأمد.



الدليل الوطني لإدارة الأصول والمرافق

منهجية متكاملة لتحقيق الكفاءة التشغيلية



يُعد الدليل الوطني لإدارة الأصول والمرافق **المرجع الفني على الصعيد الوطني للجهات العامة** حول سُبُل الاستغلال الأمثل لموارد إدارة الأصول والمرافق الخاصة بكل جهة وإدارتها بكفاءة

للوصول إلى الدليل
امسح رمز
الاستجابة السريعة



أهداف الدليل:

الارتقاء والتميز
التشغيلي

توحيد الإجراءات
وتقييس العمليات

رفع كفاءة الإنفاق

بناء أنظمة إدارة الأصول

يحتوي على:

564
نموذجًا

192
إجراء

88
خطة

25
دليلًا إرشاديًا

17
مجلدًا

تعيين الدكتور عبدالرحمن البشر رئيساً تنفيذياً لـ"كفاءة الإنفاق"

أصدر مجلس إدارة هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية قراراً بتعيين الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البشر رئيساً تنفيذياً لهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية.

ويتمتع الدكتور البشر بخبرة طويلة في الاستراتيجيات وتطوير الأعمال والإدارة المالية والتحول الرقمي وإدارة المشاريع في جهات حكومية وخاصة، وشغل عضوية عدد من مجالس الإدارة واللجان.

وقاد الدكتور البشر خلال عمله في القطاعين العام والخاص، مبادرات استراتيجية للتحول في السياسات الصناعية والتميز التشغيلي، بهدف تحقيق النمو المستدام والقدرة التنافسية العالمية، إضافةً إلى قيادته للتحول الرقمي في أنظمة تقديم الخدمات والرقابة والامتثال، وحوكمة وتصميم الإجراءات.



رئيس "كفاءة الإنفاق" يدشن حملة "الجود منا وفينا"

دشن الرئيس التنفيذي لهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية الدكتور عبدالرحمن البشر حملة الجود منا وفينا عبر منصة جود الإسكان.

وقال البشر إن تدشين الحملة "يأتي امتدادًا لنهج قيادتنا الرشيدة -حفظها الله- في دعم المبادرات الوطنية التي تستهدف توفير المسكن اللائق للأسر المستحقة، والمشاركة برفقة زملائي وزميلاتي منسوبي الهيئة في تعزيز ثقافة البذل والعطاء، وتجسيد قيم التكاتف والتلاحم المجتمعي".



مجلس الشورى يناقش تقرير هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية

ناقش مجلس الشورى التقرير
السنوي لهيئة كفاءة الإنفاق
والمشروعات الحكومية للعام المالي
1447/1446 هـ.



وتناول جهود الهيئة في رفع كفاءة
الإنفاق الحكومي وتحسين جودة
المشروعات والخدمات الحكومية، إلى
جانب تطوير الإجراءات.

أخبار الهيئة

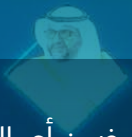
جلسة حوارية:

دور الجهات الداعمة في رفع جاهزية الاستراتيجيات الوطنية

تدبير الحوار



م. عبدالعزيز بن
عبد الرحمن الفوزان
رئيس مجلس
الإدارة العامة
لشركة المياه
الوطنية



م. إبراهيم الشويبع
الرئيس التنفيذي
لشركة المياه
الوطنية



م. راشد المصمودي
الرئيس التنفيذي
لشركة المياه
الوطنية



م. أسماء جمجوم
الرئيس التنفيذي
لشركة المياه
الوطنية



م. راكان آل الشيخ
الرئيس التنفيذي
لشركة المياه
الوطنية



م. عبدالعزيز بن
عبد الرحمن الفوزان
رئيس مجلس
الإدارة العامة
لشركة المياه
الوطنية



م. عبدالعزيز بن
عبد الرحمن الفوزان
رئيس مجلس
الإدارة العامة
لشركة المياه
الوطنية

ضمن أعمال ملتقى رؤية المملكة 2030، شارك نائب الرئيس التنفيذي للعمليات في هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية عبدالعزيز نصر الدين في جلسة حوارية بعنوان "دور الجهات الداعمة في رفع جاهزية الاستراتيجيات الوطنية".

وسلط نصر الدين الضوء على أولويات الدعم والتمويل لبرامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية، وآلية توجيه الموارد نحو المسارات الأعلى أثراً.

"كفاءة الإنفاق" تشارك في ملتقى رؤية المملكة 2030



Ammar AlQadi
Assistant Manager –
Infrastructure &
Development
Jacobs



Bandar M.
Alshammari
General Manager of
Technical Services
National Water Company



Mohsen Almakrami
Executive Director of SPV
Al Haer Environmental
Services Company



Dr. Musaed
Alhudaithi
Chief Expert – Water
Government
Expenditure & Projects
Efficiency Authority



Moe Dahlan
Assets Management
Director
Aqualia's Northern
Cluster

شاركت هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية في المؤتمر السنوي الثالث لمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها.

وسلطت الهيئة الضوء على آلية إنشاء محطة خمسية وأثرها على قطاع المياه بما يوائم التوجهات الاستراتيجية والأولويات المستهدفة، وتحديد منهجيات السعة والطلب لتعظيم الأثر الاستراتيجي والاقتصادي.

"كفاءة الإنفاق" تشارك في المؤتمر السنوي لمعالجة مياه الصرف الصحي

"كفاءة الإنفاق" تشارك في المعرض المهني "مفترق طرق"

شاركت هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية في المعرض المهني "مفترق طرق" الذي نظّمته كلية الصيدلة بجامعة الملك سعود، حيث عرّف مختصو الهيئة بأدوارها في تمكين القطاع الصحي، إضافة لتقديم توجيهات مهنية متخصصة للطلاب والخريجين في المجالات المرتبطة ببرنامج "صناع المستقبل" للتدريب التعاوني.



إدارة السعة والطلب لتحقيق كفاءة تشغيل المستشفيات

تحقيقاً لكفاءة العمليات التشغيلية في القطاع الصحي، قدّمت هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية ورشة عمل حول إدارة السعة والطلب؛ لتحقيق كفاءة تشغيل المستشفيات، وذلك على هامش أعمال منتدى مستقبل المشاريع الصحية الثالث الذي عقد في مدينة بريدة فبراير 2026.



توقيع محاضر مواءمة مخرجات سياسة مراجعة الإنفاق لدى خمس جهات حكومية



عملت الجهات الحكومية بالتعاون مع الهيئة على تطبيق سياسة مراجعة الإنفاق، وذلك تحقيقاً للمستهدفات المشتركة وبناء قدرات الكوادر الوطنية وتفعيل الممارسات المثلى.

نبذة

الاستغلال الأمثل للأصول
والموارد الحكومية.

تمكين الجهات من إعادة
تخصيص الإنفاق حسب
الأولويات الوطنية.

تحسين الأداء التشغيلي
وفعالية الخدمات الحكومية.

الأهداف

هي عملية إجراء تقييم وتحليل للبيانات المالية والتشغيلية بشكل ممنهج ومفصل للإنفاق، وذلك بهدف تحديد فرص محتملة ومفصلة لرفع كفاءة وجودة الإنفاق وتحسين الأداء التشغيلي، بما لا يؤثر على جودة الخدمات المقدمة.

عن مراجعة الإنفاق:

استضافة الأندية الطلابية بالجامعات السعودية

"نادي المالية" بجامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية.



"نادي الابتكار وريادة الأعمال"
بجامعة الملك سعود.



"نادي المحاسبة"
بجامعة الملك سعود.



"نادي القانون" بجامعة
الملك سعود.



استضافة الأندية الطلابية بالجامعات السعودية

"نادي الهندسة الصناعية"
بجامعة الملك سعود.



"النادي الثقافي الاجتماعي"
بجامعة الملك سعود.



الغرض من الاستضافة:

تسليط الضوء على
الأنظمة واللوائح المرتبطة
بمجالات عمل الهيئة.

استعراض أدوار الإدارات
الفنية وأبرز مهامها.

التعريف بالهيئة وأهدافها
واختصاصاتها.

الدليل الإجرائي لمكافحة التلوث نحو تشغيل واعٍ

للوصول إلى الدليل
امسح رمز
الاستجابة السريعة



يعزز استدامة البيئة في المرافق الحكومية

الهدف من الدليل

- تحديد أنواع التلوث ذات الصلة بالتشغيل والصيانة للأصول والمرافق الحكومية.
- تخفيف وإدارة المواد التي قد تلحق ضرراً بالبيئة.

يشمل الدليل

خزانات
الوقود

تخزين المواد
محتملة التلوث

الجوانب والآثار
البيئية

جودة
المياه

إدارة المواد
الخطرة

إدارة جودة
الهواء

الفئة المستهدفة من الدليل:

مديرو
المرافق

ممثلو الصحة
والسلامة والبيئة

موظفو التشغيل
والصيانة والمقاولون

أخبار شركائنا

وزارة البلديات والإسكان تطلق مبادرة "ترميز المقاولين"، التي تهدف إلى رفع كفاءة تسليم المشاريع البلدية، وتعزيز جودة التنفيذ، وضمان التعاقد مع المقاولين ذوي الكفاءة، بما يساهم في تعزيز الشفافية ورفع موثوقية المشاريع.



هيئة الحكومة الرقمية تعقد ورشة بعنوان "الابتكار في الأنظمة المؤسسية مفتوحة المصدر"، لتعزيز الابتكار وتمكين الجهات الحكومية من الاستفادة من منتجات مستودع البرمجيات الحكومية، بما يساهم في رفع كفاءة الإنفاق وتسريع التحول الرقمي.



جامعة الملك سعود تفتتح فعالية "شارك 6"، التي نظمتها المدينة الطبية الجامعية، وتهدف إلى إبراز المشاريع التي تساهم في رفع كفاءة الإنفاق وتعظيم الأثر المالي والتشغيلي.



"تحلية المياه" تفوز بجائزة الهيئة السعودية للمياه لركائز استدامة كفاءة الإنفاق عن منظومتي إنتاج الشعيرة ورأس الخير، تقديرًا لجهودهما في رفع كفاءة الإنفاق وتعزيز الاستدامة التشغيلية.



وكالة المشاريع والصحة العامة بوزارة البلديات والإسكان تحصد اعتمادايزو (ISO 9001) و (ISO 55001) في الجودة وإدارة الأصول لرفع كفاءة الإنفاق والارتقاء بجودة الخدمات.



مركز الملك فهد للبحوث الطبية يكّرم الفائزين بجائزة إدارة المركز للإنجازات الاستثنائية لمحور الاستدامة المالية وكفاءة الإنفاق. ويأتي التكريم تقديرًا للجهود الاستثنائية في ضبط الموارد، وتحسين العمليات الرقابية على المخزون، وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة بكفاءة عالية.



أخبار شركائنا

أمانة محافظة جدة بالتعاون مع شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني، تستعرض تجربتها في تحقيق كفاءة الإنفاق بمشاريع تحسين المشهد الحضري للأرصفة والممرات ومواقف السيارات وذلك خلال ورشة استضافتها الأمانة في مقر الشركة، بحضور فريق من أمانة منطقة الرياض ومختصين من ديوان وزارة البلديات والإسكان في إطار تبادل الخبرات والتجارب بين الأمانات بمنظومة القطاع البلدي.



فريق كفاءة الإنفاق بوزارة الحرس الوطني ينظم ورشة عمل بعنوان "إنجازات وتطلعات" بالقطاع الشرقي، لمناقشة رحلة الوزارة في تحقيق مبادرات تدعم كفاءة الإنفاق.



جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تنفذ مشاريع تنموية لترشيد استهلاك الطاقة ورفع كفاءة الإنفاق، ما أسهم في توفير نحو 200 مليون كيلو واط ساعة سنوياً، إلى جانب خفض كبير في الانبعاثات الكربونية.



أخبار شركائنا

**أمانة منطقة عسير تنظم ورشة عمل
لبلديات القطاع الشمالي في بلدية
النماص لتعزيز الوعي بأهمية كفاءة الإنفاق
في دعم جودة المشروعات الحكومية
وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.**

**تعقد ورشة عمل لرؤساء بلديات القطاع
الغربي ببلدية محاليل عسير، ركزت على رفع
الوعي بأهمية كفاءة الإنفاق في دعم
جودة المشروعات الحكومية.**



**جامعة الملك فيصل تحقق التقييم
الكامل في دورة الربع الرابع للعام
2025م، الصادر عن هيئة كفاءة الإنفاق
والمشروعات الحكومية.**

**وجاء هذا التقييم نتيجة جودة العمل
وفاعلية تطبيق معايير الهيئة التي
شملت الالتزام بتقديم التقارير الدورية
في الوقت المحدد، واكتمال ودقة
البيانات، ووضوح تفاصيل الفرص
المرصودة، وجودة الآليات المستخدمة
في احتساب أثر تلك الفرص، إضافة إلى
موثوقية البيانات وآليات التحقق
الداخلي المتبعة.**



**مركز مشاريع البنية التحتية يعلن إطلاق
مبادرة الحفر الدقيق لتنفيذ أعمال البنية
التحتية لقطاع الاتصالات في منطقة
الرياض، وذلك ضمن تبني الحلول
الهندسية المبتكرة التي تسهم في
تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع، وتقليل
التأثير على الطرق والحركة المرورية،
وتعزيز كفاءة الإنفاق وجودة تنفيذ
مشاريع البنية التحتية.**



#مختصر
- كفاءةاتفاقية إطارية
للجهات الحكومية

اتفاقية بين جهة حكومية محددة وواحد أو أكثر من الموردين أو المقاولين أو المتعهدين، تتضمن شروط وأحكام العقود التي ستتم ترسيبها أثناء مدة معينة، وعادةً ما تكون مخصصة لتلبية احتياجات تلك **الجهة الحكومية فقط**.

كفاءة الإنفاق

تعظيم الأثر مقابل الصرف، ويكون ذلك من خلال **الاستثمار الأمثل** للموارد المتاحة ومعالجة أنواع الهدر المختلفة بما لا يؤثر على جودة الخدمة المقدمة.

الصيانة الوقائية

أحد أنواع صيانة الأصول الذي يستند إلى **صيانة مخططة** مسبقاً أو محددة ببرنامج أو مجدولة لتنفيذها على فترات زمنية محددة.

الأثر المالي

القيمة المقدرة أو المحققة للتكاليف، بما يعكس التغير في الوضع المالي للجهة من حيث النفقات أو الإيرادات أو الكفاءة المالية.

للوصول إلى الدليل
امسح رمز
الاستجابة السريعة



الدليل الإجرائي
لتقييم الامتثال البيئي
منهجية متكاملة لقياس

الأداء البيئي في المرافق الحكومية

يشمل الدليل

إرشادات لإنشاء برنامج تدقيق
ضمن الامتثال لمعيار الإدارة
البيئية.

الهدف من الدليل

فحص الأداء البيئي في المرافق
الحكومية.

أنواع تقييم الامتثال البيئي:

**عمليات تدقيق الامتثال
البيئي:** تقييم مستقل
لضمان الامتثال للمعايير
المحلية والدولية.

**تقييمات الصحة
والسلامة والبيئية:**
تقييم الأداء العام
للمرفق في مجالات
الصحة والسلامة والبيئة.

**عمليات المعايير
البيئية:** تقييم
وتوثيق الامتثال
للمتطلبات البيئية
الخاصة بالمرفق
ونظام إدارة الضوابط
البيئية.

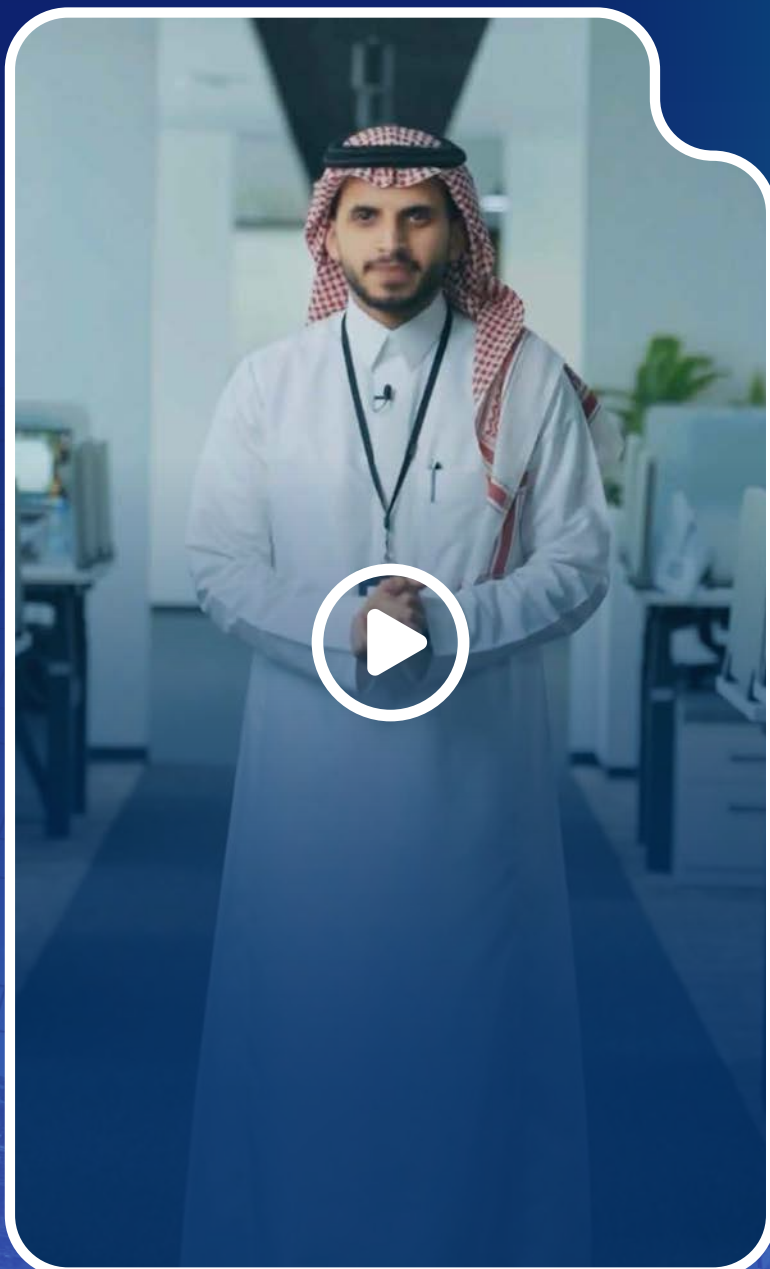
الفئة المستهدفة من الدليل:

ممثلو الصحة والسلامة والبيئة

مديرو المرافق

ما دور الهيئة في المشتريات الحكومية؟

#لمحة
- كفاءة



بوابة رقمية لوصول أسرع للمعرفة

مركز المعرفة في الموقع الإلكتروني لهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية يوفر مجموعة واسعة من المواد والمحتويات المعرفية المختلفة لأبرز المنهجيات والأدلة والنماذج والدراسات الداعمة لتعزيز مجالات كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية.

على ماذا تحتوي؟

16
مجلدًا

الدليل الوطني
لإدارة المشاريع

17
مجلدًا

الدليل الوطني لإدارة
الأصول والمرافق

+45
محتوى

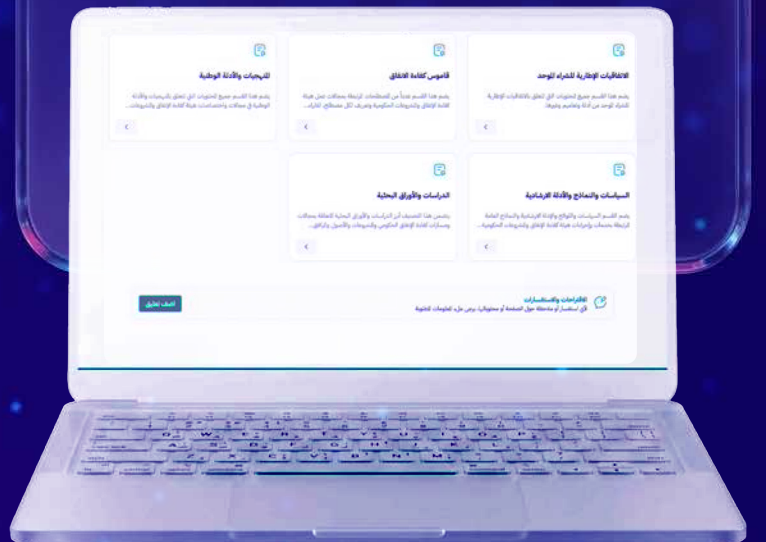
المحتويات المرتبطة
بالاتفاقيات الإطارية
للسراء الموحد.

16
دليلًا

الأدلة الاسترشادية
لفرق كفاءة الإنفاق،
والمشتريات الحكومية.

20
مصطلحًا

قاموس كفاءة
الإنفاق.





أروى القریش الزهراني

كفاءة الإنفاق ليست مالية فقط بل قرار وسياسة

في عالم تتسارع فيه التحديات التنموية وتزايد فيه أهمية الاستدامة المالية، لم تعد كفاءة الإنفاق مجرد أداة لضبط التكاليف، بل أصبحت عنصرًا أساسيًا في صناعة القرار وتحقيق الأثر المستدام.

لم تعد كفاءة الإنفاق اليوم مفهومًا ماليًا يرتبط بخفض التكاليف فقط، بل أصبحت أداة استراتيجية ترتبط بجودة القرار الحكومي ومدى كفاءته في توجيه الموارد نحو الأولويات ذات الأثر الأعلى.

فالجهاز الناجح لا تقيس نجاحها بحجم الإنفاق، بقدر ما تقيسه بحجم القيمة المتحققة من المشاريع والمبادرات والخدمات المقدمة. كما أن جودة التخطيط، ووضوح الأهداف، ووجود حوكمة فعّالة، جميعها عوامل تؤثر بشكل مباشر على كفاءة الإنفاق وجودة المخرجات.

وفي الواقع، فإن كثيرًا من حالات التعثر أو ارتفاع التكاليف لا تنتج عن نقص الموارد، بل عن ضعف دراسة الاحتياج، أو تكرار المبادرات، أو غياب التكامل بين الإدارات والجهات ذات العلاقة، مما يجعل جودة القرار عنصرًا أساسيًا في تحقيق كفاءة الإنفاق.

ومع تسارع التحول الحكومي وارتفاع التركيز على الاستدامة المالية وجودة المشاريع، أصبحت كفاءة الإنفاق اليوم أحد الممكنات الرئيسية لتحقيق الأثر التنموي المستدام، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

إن بناء ثقافة مؤسسية تدرك العلاقة بين جودة القرار وكفاءة الإنفاق يمثل خطوة مهمة نحو تطوير العمل الحكومي، وتعزيز كفاءة المشاريع، وتحقيق قيمة مستدامة من الموارد المتاحة.

فالإنفاق الفعّال لا يُقاس بحجم الميزانيات، بل بقدرة القرارات على تحقيق أثر تنموي مستدام.



عبدالله صالح العبدالقادر

كفاءة الإنفاق بين النظرية والتطبيق

خلال السنوات الماضية، أصبحت كفاءة الإنفاق أحد أهم المحاور التي تركز عليها المنظومة الحكومية الحديثة، ليس باعتبارها مجرد أداة لخفض التكاليف، بل كمنهج متكامل يهدف إلى تعظيم الأثر، ورفع جودة الخدمات، وتحقيق الاستدامة المالية والتنموية.

وفي الجانب النظري، تبدو مفاهيم كفاءة الإنفاق واضحة ومباشرة؛ ترشيد المصروفات، تحسين التعاقدات، رفع الإنتاجية، وتحقيق أعلى قيمة ممكنة مقابل كل ريال يتم إنفاقه. لكن التحدي الحقيقي لا يكمن في فهم المفهوم، بل في تطبيقه على أرض الواقع داخل الجهات والمشروعات الحكومية.

فالنجاح الحقيقي لا يتحقق بمجرد تقليل المصروفات أو إيقاف بعض المبادرات، بل يتحقق عندما تتمكن الجهة من تحقيق مستهدفاتها بكفاءة أعلى، وجودة أفضل، وأثر ملموس ومستدام. وهنا يظهر الفرق بين "خفض الإنفاق" و "كفاءة الإنفاق".

واليوم، تقود حكومة المملكة جهوداً متقدمة في هذا المجال، من خلال تعزيز الحوكمة، ورفع مستويات الرقابة، ومتابعة الأثر الفعلي للمشروعات، إضافة إلى مراجعة أداء الجهات الحكومية وقياس كفاءة التنفيذ وربط الإنفاق بالمخرجات والمستهدفات التنموية.

كما أن التحول لم يعد يقتصر على متابعة البنود المالية فقط، بل أصبح يمتد إلى تقييم القيمة المضافة للمشروعات، وقياس الأثر الاقتصادي والتنموي، وتحليل كفاءة التشغيل والاستدامة، وهو ما يعكس نضجاً مؤسسياً متقدماً في إدارة الموارد العامة.

ومن أهم التحديات التي تواجه تطبيق كفاءة الإنفاق:

- ضعف ترتيب الأولويات.
- تنفيذ مشروعات دون جاهزية كافية.
- التركيز على سرعة الإنجاز أكثر من جودة المخرجات.
- غياب مؤشرات قياس الأثر والمتابعة المستمرة.

وفي المقابل، فإن الجهات الأكثر نجاحاً هي تلك التي تنظر إلى كفاءة الإنفاق كجزء من الثقافة المؤسسية، وليس مجرد إجراء مالي أو رقابي. الجهات التي تربط قراراتها بالأثر، وتمكن فرق العمل، وتبني خططها وفق أولويات واضحة، تكون أكثر قدرة على تحقيق نتائج مستدامة وذات قيمة حقيقية.

إن المرحلة الحالية تتطلب تحولاً في الفكر الإداري بقدر ما تتطلب تطويراً في الأدوات والإجراءات؛ فالمشروعات الحكومية الناجحة ليست الأكثر إنفاقاً، بل الأكثر أثراً وكفاءة واستدامة.

وبين النظرية والتطبيق، تبقى كفاءة الإنفاق معياراً حقيقياً لنجاح الجهات، وقدرتها على تحويل الموارد إلى منجزات تنموية تنعكس على الوطن.



يزيد عبدالعزيز الحقباني

التحول نحو "القيمة مقابل التكلفة" في المشروعات الكبرى

تعد كفاءة الإنفاق الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام، وهي لا تعني بالضرورة "خفض التكاليف" فحسب، بل تتمثل في فن تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي مقابل كل ما يتم إنفاقه، وفي ظل التحولات التنموية المتسارعة، أصبح من الضروري تبني منهجيات مبتكرة تضمن تحقيق أعلى مستويات الجودة في المشروعات الحكومية بأقل التكاليف الممكنة.

أولاً: تبني نموذج "تكلفة دورة الحياة"

من أهم استراتيجيات رفع كفاءة الإنفاق هو الانتقال من التركيز على تكلفة الإنشاء الأولية إلى التركيز على تكلفة دورة حياة المشروع (Life-Cycle Costing). إن التخطيط السليم الذي يأخذ في الاعتبار تكاليف التشغيل، الصيانة، والإحلال منذ مراحل التصميم الأولى، يساهم في تجنب الهدر المالي المستقبلي ويضمن استدامة الأصول الحكومية بكفاءة عالية.

ثانياً: التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي

يلعب الدمج بين التكنولوجيا الحديثة وإدارة المشروعات دوراً محورياً في رصد الانحرافات قبل وقوعها، استخدام تقنيات تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالمخاطر المالية يتيح لصناع القرار اتخاذ إجراءات استباقية تصحيحية، مما يقلل من أوامر التغيير التي غالباً ما تستنزف ميزانيات المشروعات الكبرى.

ثالثاً: تعزيز الشفافية والحوكمة

تعتبر الشفافية والحوكمة صمام الأمان لكفاءة الإنفاق، فمن خلال وضع معايير دقيقة لقياس الأداء (KPIs) وربط الصرف بالإنجاز الفعلي على أرض الواقع، نضمن توجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية ذات العائد الأعلى. إن تفعيل أدوات الرقابة والتقييم المستمر لمخرجات المشروعات يعزز من ثقافة المساءلة المالية ويرفع من كفاءة العمليات التشغيلية.

ختاماً، إن الارتقاء بكفاءة الإنفاق هو رحلة مستمرة من التطوير والابتكار، ومن خلال الموازنة بين التخطيط الاستراتيجي المتكامل والتوظيف الأمثل للتقنية، يمكننا تحويل التحديات المالية إلى فرص تنموية تدعم رؤية المملكة الطموحة، وتضمن بناء مستقبل مشرق للأجيال القادمة عبر مشروعات حكومية تتسم بالمرونة والكفاءة.



فؤاد عبدالله الملحم

قياس الأثر الحقيقي للإنفاق الحكومي من صرف الميزانيات إلى صناعة القيمة

يشكّل الإنفاق الحكومي أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع جودة الحياة. ومع التوسع في حجم المشاريع الحكومية وتنوعها لم يعد نجاح الجهات الحكومية يُقاس فقط بحجم ما يُنفق من ميزانيات، بل بمدى الأثر الذي يتحقق على المجتمع والاقتصاد واستدامة الموارد. لذلك أصبحت كفاءة الإنفاق محوراً أساسياً في تطوير الأداء الحكومي وتعزيز الثقة في إدارة المال العام.

تتمثل كفاءة الإنفاق في تحقيق أفضل النتائج الممكنة بأقل التكاليف المناسبة، دون التأثير على جودة الخدمات أو مخرجات المشاريع. ويبدأ ذلك من مرحلة التخطيط للمشروعات الحكومية، حيث تساهم الدراسات الدقيقة وتحليل الاحتياجات الفعلية في تقليل الهدر المالي وتوجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية. كما أن وجود مؤشرات أداء واضحة يساعد الجهات الحكومية على قياس مستوى الإنجاز واكتشاف التحديات مبكراً قبل تضخم التكاليف أو تأخر التنفيذ.

ومن أبرز التحديات التي تؤثر في كفاءة الإنفاق ضعف التنسيق بين الجهات أو تنفيذ مشاريع دون دراسة جدوى متكاملة، إضافة إلى التغييرات المتكررة أثناء التنفيذ. هذه العوامل تؤدي غالباً إلى ارتفاع التكاليف وتأخر الاستفادة من المشاريع. لذلك أصبح التحول الرقمي واستخدام البيانات والتحليلات الحديثة عنصراً مهماً في تحسين القرارات المالية والإدارية، إذ تساعد التقنيات الحديثة في رفع الشفافية وتعزيز الرقابة وتحسين إدارة العقود والمشتريات.

كما أن بناء ثقافة مؤسسية تهتم بالكفاءة لا يقل أهمية عن الأنظمة والإجراءات. فحين يدرك الموظف والمسؤول أن كل مورد مالي يجب أن يحقق قيمة فعلية، تتحول الكفاءة إلى ممارسة يومية تنعكس على جودة الخدمات الحكومية وسرعة الإنجاز. كذلك يساهم تبادل الخبرات بين الجهات الحكومية في نشر الممارسات الناجحة وتقليل الأخطاء المتكررة.

وفي ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية أصبحت كفاءة الإنفاق ضرورة استراتيجية وليست خياراً إدارياً. فالدول التي تنجح في إدارة مواردها بكفاءة تكون أكثر قدرة على تنفيذ مشاريع تنموية مستدامة وتحقيق مستهدفاتها الوطنية بكفاءة أعلى وأثر أوسع. لذا فإن الاستثمار الحقيقي لا يكمن فقط في حجم الإنفاق، بل في جودة الإدارة والقدرة على تحويل الموارد إلى نتائج ملموسة تخدم الإنسان والتنمية.



علاء عادل بالخير

كفاءة الإنفاق من الممارسة إلى الثقافة

في طور التغييرات المتسارعة التي تشهدها منظومة العمل في القطاع العام بالمملكة، أصبحت كفاءة الإنفاق من أحد أهم الممكّنات لتحقيق الاستدامة المالية ورفع جودة الخدمات في القطاع العام، حيث تركز على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أفضل النتائج بأعلى أثر ممكن.

ولم يعد مفهوم كفاءة الإنفاق يقتصر على محور تقليص المصروفات أو ضبط التكاليف، بل أصبح نهجاً يهدف إلى تعظيم الاستفادة من الممكّنات البشرية والمالية والتقنية بما يدعم التنمية ويرفع كفاءة أداء القطاع العام.

وتسهم كفاءة الإنفاق في توجيه الممكّنات نحو المشاريع والخدمات ذات الأولوية والأثر الفعال، مما يساعد مؤسسات القطاع العام على تحقيق مستهدفاتها بكفاءة وفعالية عالية، كما تعزز من جودة التخطيط المالي، وترفع كفاءة التشغيل، وتحد من الهدر والازدواجية، بما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة لرفع رضا المستفيد.

وفي السابق، كانت كفاءة الإنفاق تُمارس غالباً كإجراءات تشغيلية أو رقابية مرتبطة بالموازنات والعقود والمشتريات، إلا أن التحولات الحديثة أثبتت أن نجاح هذا المفهوم يتطلب الانتقال به من مجرد ممارسة إلى ثقافة مؤسسية متكاملة، فحين تصبح الكفاءة ثقافة عمل، فإن جميع القرارات والممارسات اليومية تُبنى على أساس تحقيق القيمة وتعظيم الأثر من الممكّنات المتاحة.

ويتحقق هذا التحول من خلال تعزيز الوعي المؤسسي بأهمية المحافظة على الممكّنات المتاحة، وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية، وربط الإنفاق بالأداء والنتائج، إضافة إلى الاستثمار في التحول الرقمي ورفع كفاءة الإجراءات التشغيلية.

كما أن نشر ثقافة كفاءة الإنفاق يسهم في بناء بيئة عمل أكثر مسؤولية وابتكاراً، ويعزز من قدرة مؤسسات القطاع العام على تحقيق أهدافها التنموية بكفاءة واستدامة، ومن هنا فإن نجاح القطاع العام لا يقاس بحجم الإنفاق، بل بمدى الأثر والقيمة المتحققة من هذا الإنفاق، وهو ما يجعل كفاءة الإنفاق ثقافة وطنية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة الحياة.



أحمد حسين رواه

كفاءة الإنفاق بين التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ التشغيلي المتميز

تعد كفاءة الإنفاق رحلة تكاملية تبدأ برؤية وطنية شاملة وتكتمل بتنفيذ ميداني دقيق. وبصفتنا معنيين بإدارة كفاءة العمليات والتشغيل، ندرك أن النجاح في هذا الملف لا يقتصر على تبني المبادرات فحسب، بل في القدرة على إعداد المسوغات الفنية والمالية المحكمة التي تضمن مواءمة هذه المبادرات مع الاحتياجات الفعلية للميدان.

لقد عملنا بشكل وثيق على تفعيل حزمة من المبادرات النوعية الصادرة عن هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، حيث كان دورنا متمحور حول تقديم الدراسات والمسوغات اللازمة عبر المنصة الرسمية، لضمان تطبيقها بأعلى معايير الجودة. إن هذا العمل التكاملي يهدف إلى معالجة الهدر التشغيلي وإعادة هندسة الإجراءات بما يضمن تحقيق وفورات مالية مستدامة دون المساس بجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

إن الالتزام بالمعايير التي تضعها الهيئة، والقدرة على صياغة مسوغات تطبيق دقيقة، هو ما يحول المبادرات الطموحة إلى نتائج رقمية ملموسة. نحن نؤمن بأن دورنا كمتخصصين ماليين وتشغيليين هو ضمان أن كل ريال يُنفق يمثل استثماراً ذكياً يدعم استدامة الموارد الوطنية ويواكب تطلعات رؤية المملكة 2030.



فيصل أحمد آل مبارك

منهجية إدارة المحافظ الاستراتيجية ودورها في تعزيز كفاءة الإنفاق

أصبحت كفاءة الإنفاق اليوم أحد المحاور الاستراتيجية الأساسية في القطاعين العام والخاص، حيث لم يعد النجاح يقاس بحجم الإنفاق، بل بمدى قدرة المنظمة على تحقيق أعلى قيمة ممكنة من الموارد المتاحة. ومن هنا برزت منهجية إدارة المحافظ كأداة فعّالة لتوجيه الموارد نحو الأولويات الأكثر تأثيراً وارتباطاً بالأهداف الاستراتيجية.

وتعتمد منهجية إدارة المحافظ على إطار عمل منظم يبدأ بتحديد الأهداف الاستراتيجية للمنظمة بشكل واضح، ثم تقييم البرامج والمشاريع وفق معايير متعددة تشمل: الأثر الاستراتيجي، والعائد المتوقع، ومستوى المخاطر، والتكاليف، وسرعة تحقيق المنافع.

وبعد عملية التقييم، يتم ترتيب البرامج والمشاريع وفق أولويات تعكس القيمة الأعلى للمنظمة، مما يساهم في توجيه الموارد نحو المبادرات الأكثر جدوى وتأثيراً، والحد من الهدر الناتج عن تمويل مشاريع منخفضة العائد أو محدودة الارتباط بالأهداف الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، قد تُفضل المنظمة توجيه استثماراتها نحو برنامج يحقق أثراً اقتصادياً واستراتيجياً أعلى، بدلاً من توزيع الموارد على مشاريع متفرقة ذات قيمة محدودة.

وتشير الدراسات والتقارير العالمية إلى أن ضعف التخطيط وتعارض الأولويات وقصور التنبؤ المالي تعد من أبرز أسباب تعثر المشاريع وتجاوز التكاليف والجداول الزمنية. وفي المقابل، تحقق الجهات ذات النضج العالي في تطبيق منهجيات إدارة المحافظ أداءً أفضل في إدارة الميزانيات وتحقيق العوائد المستهدفة، حيث تساهم هذه المنهجيات في تحسين أداء وتسليم المشاريع بنسبة تصل إلى 30%، إضافة إلى خفض معدلات تعثر المشاريع بما يقارب 60%، مما يعكس دورها المباشر في رفع كفاءة الإنفاق وتعزيز فاعلية القرارات الاستثمارية.

وتتميز منهجية إدارة المحافظ بأنها ليست عملية تقييم لمرة واحدة، بل عملية ديناميكية تعتمد على المراجعة وإعادة التقييم المستمر. فالتغيرات الاستراتيجية والمالية والاقتصادية قد تؤثر على أولويات البرامج والمشاريع بمرور الوقت، مما يتطلب متابعة دورية للأداء لضمان تحقيق المنافع المستهدفة واستمرار توافق الاستثمارات مع التوجهات الاستراتيجية للمنظمة.

وقد تساهم هذه المراجعات الدورية في إعادة توجيه الاستثمارات، أو تعديل نطاق بعض المشاريع، أو إيقاف المبادرات منخفضة الجدوى، وهو ما يمثل أحد أهم عناصر رفع كفاءة الإنفاق وتعظيم القيمة المتحققة من الموارد المتاحة.

وفي الختام، تُعد منهجية إدارة المحافظ إحدى الأدوات الحديثة والفعالة في تعزيز كفاءة الإنفاق، لما توفره من حوكمة ومرونة ورؤية استراتيجية تساهم في اختيار البرامج والمشاريع الأكثر قيمة، بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتعظيم العائد من الاستثمارات والموارد المتاحة.



د. فاطمة محمد القرني

الذكاء الاصطناعي وكفاءة الإنفاق

في زمن باتت فيه البيانات النفط الجديد، والخوارزميات المحرك الخفي للقرار، تقف الحكومات أمام مفترق تاريخي: إما أن تُحدّث فلسفتها في الإنفاق، أو تظل أسيرة ميزات ضمة لا تُغرز إلا نتائج متواضعة.

أولاً: الفجوة الصامتة بين الإنفاق والأثر

رصدت هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية في ورقتها البحثية المنشورة في مايو 2025 فجوات واسعة في منهجيات قياس الإنفاق وتقييمه، وأسباب الخلل في الكفاءة وجهود معالجتها. والمفارقة أن هذه الفجوة لا تنشأ عن شح الموارد، بل عن ضعف أدوات القياس وغياب التقييم الدوري المنهجي للأداء المؤسسي.

هذا الهدر ليس مجرد أرقام تختفي في سجلات المحاسبة؛ إنه وقت ضائع وفرص موؤده وثقة مؤسسية مُستنزفة.

ثانياً: الذكاء الاصطناعي — من أداة إلى بنية تحتية

لم يعد الذكاء الاصطناعي ترفاً تقنياً؛ فقد وصفه صندوق النقد الدولي في تقرير نوفمبر 2025 بأنه «بنية تحتية فعلية للإدارة المالية العامة»، مشيراً إلى أن خوارزميات التعلم الآلي خفّضت أخطاء التنبؤ بالإيرادات الحكومية بنسبة تتراوح بين 30 و40% مقارنة بالنماذج الاقتصادية التقليدية وفق بيانات منظمة.

ثالثاً: رؤية 2030 — حين تُصبح الكفاءة ثقافة

ما يُميّز المشروع السعودي عن نظرائه الدوليين أنه أرسى منظومة تحويل ثقافي شامل. فقد برزت كفاءة الإنفاق بوصفها عنصراً داعماً وممكناً لتحقيق مستهدفات رؤية 2030، من خلال المواءمة مع المتغيرات المتسارعة وإعادة التموّض وفق الأولويات الوطنية. وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية لا تفرض الكفاءة من الخارج، بل تُرسّخها من الداخل وهذا التمييز الدقيق هو جوهر الاستدامة المؤسسية الحقيقية.



فهد عبدالله البكران

كفاءة الإنفاق ثقافة مستدامة

إن ما تشهده المملكة في السنوات الأخيرة من نمو متسارع في كثير من القطاعات وما ي صاحبها من مشاريع نوعية من خلال التوسع في الإنفاق التنموي، وفي ظل هذا الحراك مع تنويع في مصادر الدخل، يحتاج منا جميعاً أفراداً ومؤسسات إلى همة وطنية عالية في سبيل الارتقاء وتعزيز ثقافة "كفاءة الإنفاق" وتطبيقها كنهج مستدام.

كفاءة الإنفاق الحكومي " كمصطلح " لا يقتصر معناها على تقليل التكاليف أو الحد من الهدر، بل يمتد إلى أبعد من ذلك بكثير، ليشمل تعظيم الأثر وتحسين جودة المخرجات مقابل كل وحدة نقدية يتم صرفها ورفع الإنتاجية وتعزيز الاستدامة المالية والتشغيلية، فالكيانات الناجحة ليست الأقل إنفاقاً، بل الأكثر قدرة على الاستغلال الأمثل لمواردها لتحقيق المستهدفات بأعلى أثر وأفضل جودة ضمن مؤشرات قياس فاعلة وواضحة وبكفاءة عالية.

ولتحويل كفاءة الإنفاق إلى ثقافة مستدامة، لا بد أن يبدأ البناء من الفرد قبل المنظمة أو المنشأة، إذ أن بناء الوعي لدى الأفراد بأهمية المحافظة على الموارد وتعزيز المسؤولية المالية يمثل حجر الأساس في نجاح أي مبادرة، كما أن ترسيخ مفاهيم التخطيط وقياس الأداء وربط الإنفاق بالمخرجات، يسهم في إيجاد بيئة عمل تتعامل مع الموارد باعتبارها قيمة وطنية يجب استثمارها بكفاءة عالية ووعي، بحيث تصبح جزءاً من السلوك اليومي للأفراد والمؤسسات، لا مجرد إجراءات مؤقتة أو مبادرات موسمية.

وتتحقق استدامة كفاءة الإنفاق عندما تتحول إلى قناعة راسخة وممارسة مستمرة تقوم على المسؤولية، والابتكار، وتحقيق القيمة، فبناء ثقافة مستدامة هو مسؤولية مشتركة، تبدأ من الوعي، وتتجسد في الممارسة، وتنعكس آثارها على جودة الحياة والتنمية الوطنية الشاملة.

إن الوصول لمرحلة كفاءة في الإنفاق كان ولا زال محط اهتمام ولاة أمرنا حفظهم الله، وجاءت رؤية 2030 بكافة مضامينها وشموليتها مؤطره لهذا النهج الذي يحتم علينا مواصلة المسير في سبيل تحقيق تطلعات قيادتنا الرشيدة، وأن ما تقوم به الدولة من توجيه الإنفاق بما يدعم الأهداف التنموية وإعادة الجدولة للمشروعات التنموية، وما تحقق من نجاحات، تدفعنا للمضي قدماً لتحقيق المزيد من الإنجازات والأهداف وجعل "كفاءة الإنفاق" ثقافة مستدامة في حياتنا.

إن تعزيز هذه الثقافة يمثل ركيزة أساسية لدعم التنمية المستدامة، ورفع تنافسية الاقتصاد، وتحقيق مستقبل مشرق وأكثر ازدهاراً لأبنائنا وللأجيال القادمة ورفعة لمملكتنا الحبيبة وجعلها أنموذجاً يحتذى به بين دول العالم أجمع.

دور الحوكمة في تحسين كفاءة مشاريع البنية التحتية

محمد علي العيسى

تُعد مشاريع البنية التحتية العامة من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما لها من دور في دعم الخدمات الأساسية وتعزيز جودة الحياة. إلا أن نجاح هذه المشاريع لا يعتمد فقط على حجم التمويل أو الإمكانيات الفنية، بل يرتبط بشكل كبير بفاعلية الحوكمة وآليات إدارتها، باعتبارها عنصرًا محوريًا في رفع الكفاءة وتحقيق أفضل قيمة ممكنة من الإنفاق العام.

وتسهم الحوكمة في تعزيز كفاءة مشاريع البنية التحتية من خلال وضع أطر واضحة للمسؤوليات والصلاحيات، بما يضمن وضوح الأدوار وتقليل التداخل بين الجهات ذات العلاقة. كما تساعد على رفع مستوى الشفافية والمساءلة، من خلال متابعة الأداء، وقياس نسب الإنجاز، وضمان الالتزام بالجدول الزمني والتكاليف المعتمدة.

ومن الجوانب المهمة كذلك، أن الحوكمة الفاعلة تساهم في الحد من المخاطر التشغيلية والمالية عبر تحسين إجراءات التخطيط، وإدارة العقود، ومتابعة التنفيذ، مما يقلل من احتمالات التأخير أو تجاوز الميزانيات أو ضعف جودة المخرجات. كما تتيح الحوكمة استخدام مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس لدعم اتخاذ القرار وتصحيح المسار عند الحاجة.

وفي ظل التطورات الحديثة، أصبحت الحوكمة ترتبط بشكل متزايد باستخدام التقنيات الرقمية وتحليل البيانات لتعزيز الرقابة وتحسين إدارة المشاريع بصورة استباقية، بما يساهم في رفع كفاءة التشغيل والاستدامة طويلة المدى للأصول والبنية التحتية.

ومن هنا، يمكن القول إن الحوكمة لم تعد مجرد إطار تنظيمي، بل أصبحت عاملاً استراتيجيًا لنجاح مشاريع البنية التحتية العامة، وضمان تحقيق أهدافها التنموية بكفاءة وفعالية، وتعظيم أثر الإنفاق العام بما يخدم التنمية المستدامة.

شاركنا مقالك

في نشرة كفاءة الإنفاق

شاركنا بمقالة متخصصة في مجالات كفاءة
الإنفاق والمشروعات الحكومية

معايير النشر

- ◆ ألا تتجاوز المقالة 400 كلمة ولا تقل عن 150 كلمة.
- ◆ أن تكون متخصصة في مجالات كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية.
- ◆ مراعاة الموضوعية والدقة والحدثة وعدم التكرار.
- ◆ عدم انتهاك حقوق الملكية الفكرية بالنسخ أو النقل.

تخضع المقالات للمراجعة وفقاً لمعايير
التحرير والنشر المعتمدة للنشرة

للاستفسارات وإرسال المقالات
media@expro.gov.sa

للاشتراك في النشرة البريدية:

اضغط هنا



تابعونا على حسابتنا
الرسمية في وسائل
التواصل الاجتماعي



هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية
Expenditure & Projects Efficiency Authority